

الدكتور الشريف صاتم بن عارف العوني





## المالكان الم



مراهی و المراهی مین القطع والظن



مِن مرويات السنة ما يُقطع بثبوته:

1. خبر العامة عن العامة: المتواتر المعنوي



مِن مرويات السنة ما يُقطع بثبوته:

2. خبر الآحاد المحتف بالقرائن



دُرُرُجَبِ يِنْيَّةُ جُئنَ فِيهِ فوائرِ حَرِيثِ أِبِي عُمَيْر فوائرِ حَرِيثٍ أِبِي عُمَيْر

للإمَّام الفقيرُ بي العبَّاس *أحمدَيه أبي حمدُ لطبري لبغدادي* الشافعي المعرُوف للبه القاصّ « مَوْفسة ٣٣٥ ٩ ».

> محقیق دیملین حکا برگارهم کرال برطاری ده کائون مرکز دارئید دیبیمی کامی

مكثبةالسنة



(والخبر المحتف بالقرائن أنواع؛ منها:

أ - ما أخرجه الشيخان في صحيحيها، مما لم يبلغ التواتر، فإنه احتفت به قرائن، منها:

- جلالتهم في هذا الشأن.

- وتقدمها في تمييز الصحيح على غيرهما.

- وتلقي العلماء لكتابيهما بالقبول، وهذا التلقي وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر.

إلا أن هذا يختص بها لم ينتقده أحد من الحفاظ مما في الكتابين. وبها لم يقع التخالف بين مدلوليه مما وقع في الكتابين، حيث لا ترجيح».

نزهة النظر، ابن حجر



## موقف الحنفية من خبر الآحاد



التعنيخ في المراكبة المالية ال

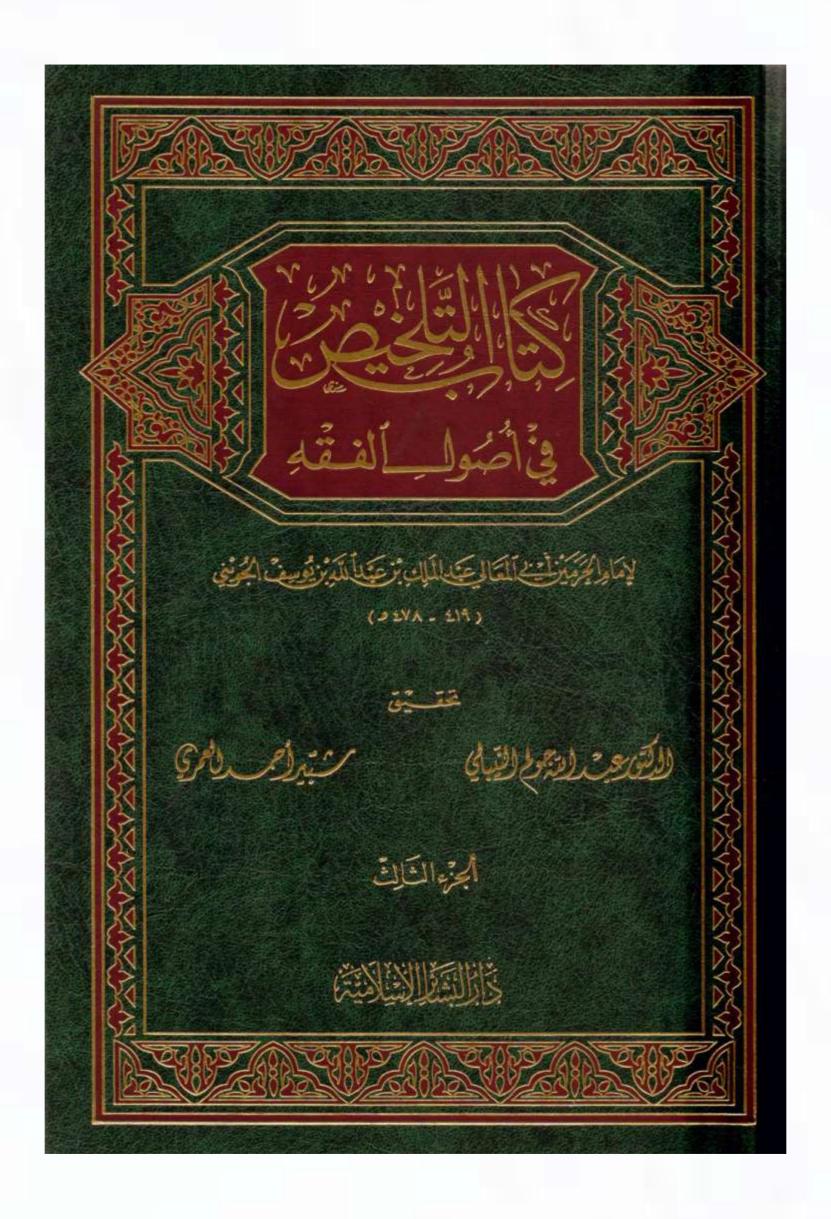
للقاضى أبي بَكُر مُحكت بن الطيب البافلاني المنوف سينة ٤٠٠٩ هـ

مَّنَدُلُهُ وَ حَصَّنَهُ وَعَثَلُوْ عَنَكُوْ عَلَيْهُ وَ الدُكُورِ عَبِدَ لَحَمِيدِ بِنَ عَلِي أَبُورِ نَيْدِ

الجزُّه الْأَوَّلُ

مؤسسة الرسالة







مَنشُورَاتُ بَحَامِعَة أَلِحَكَة فِي بَعْدَاد

بيليناة على التحالم

المتعلق التعليل

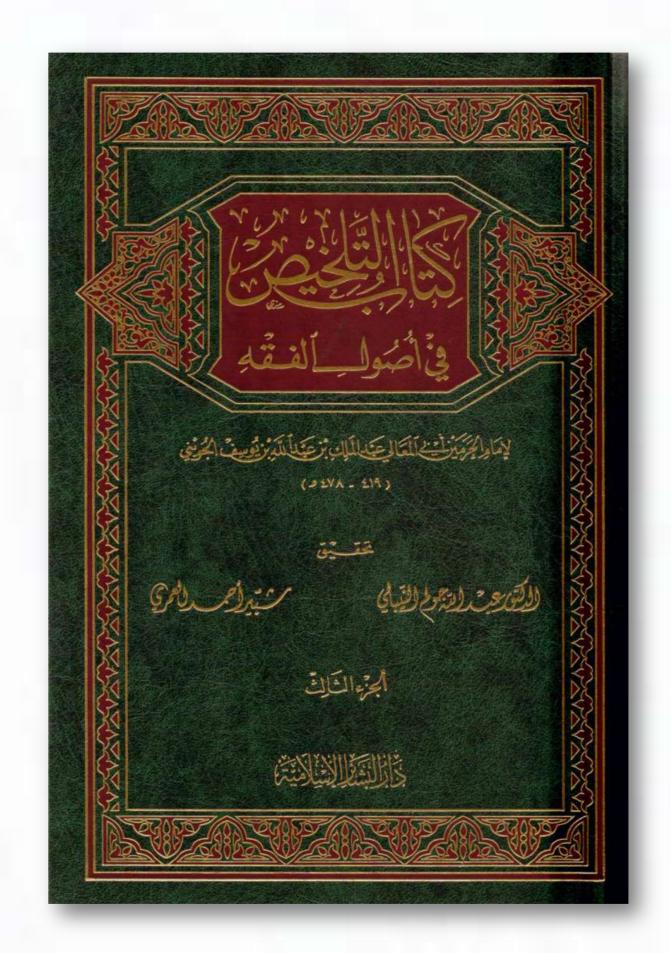
تأليف الإنمام القشياطيي أبي كرمحت دبن العليشب بن البشب قلاني

> مني بتسييرتيب وَفَيْرُو عائب رتبشيرو يۇسفىشەمىكارتى اليشۇمى

> > المكتبّد الشرّيّبُ بسيرون ۱۹۵۷



«كل خبر عن خابر ممكن لا سبيل إلى القطع بصدقه، ولا سبيل بكذبه، لا اضطرارا ولا استدلالا، فهو خبر الواحد».





مَنْشُورَاتُ جَامِعَة أَحِكَمَة فِي بَعْدَاد

ئىلىنىلة علىالىتىكلام ا

المتخاب التهلاك

تأليث الإنمام الفتساطي أبي كمرمحت دبن العليت ببن البسسا قلاني

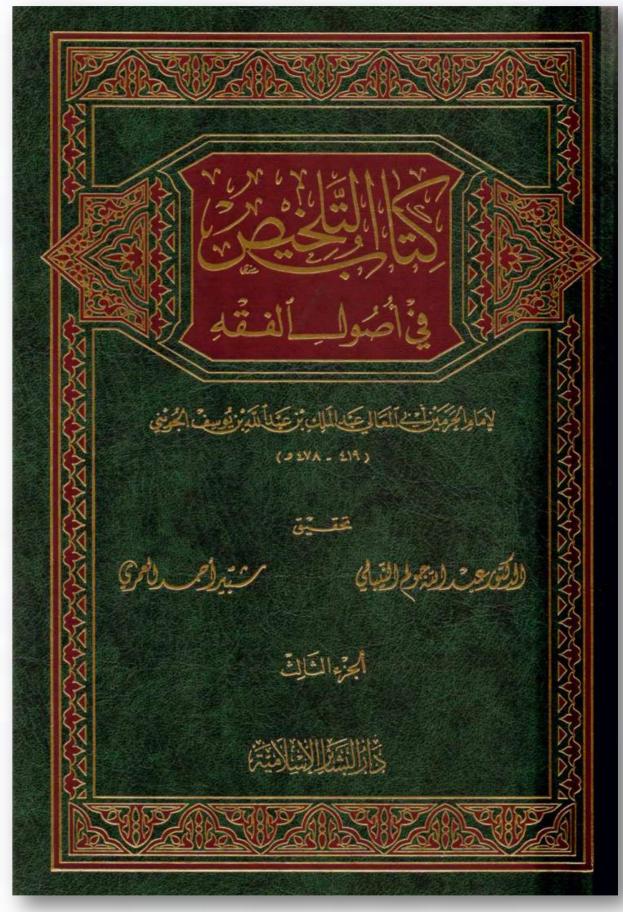
> حق يتسبير يتبدؤنش عائب دتيشيره يؤسفن منكادي اليشوي

> > المكتسّبة الشرقيسَّة متيوكات ١٩٥٧

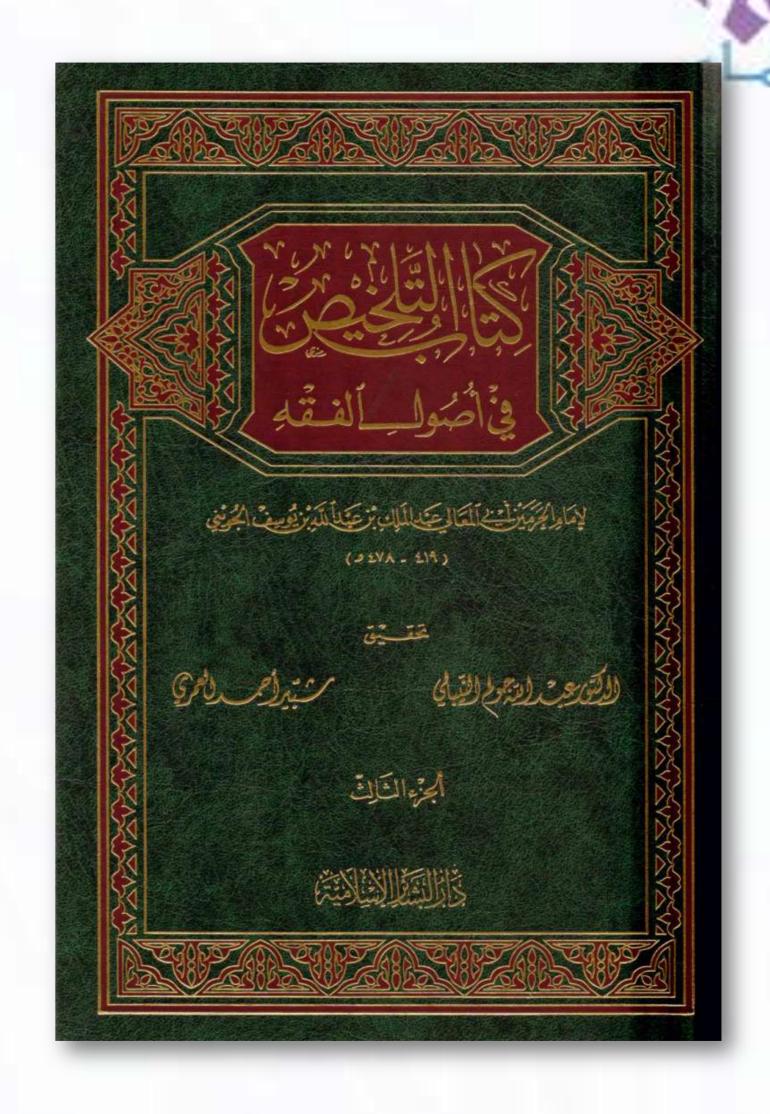
«... غير أن الفقهاء والمتكلمين قد تواضعوا على تسمية كل خبر قصر عن إيجاب العلم بأنه خبر واحد، وسواء عندهم رواه الواحد أو الجماعة التي تزيد على الواحد، وهذا الخبر لا يوجب العلم على ما وصفناه أولا ولكن يوجب العمل».



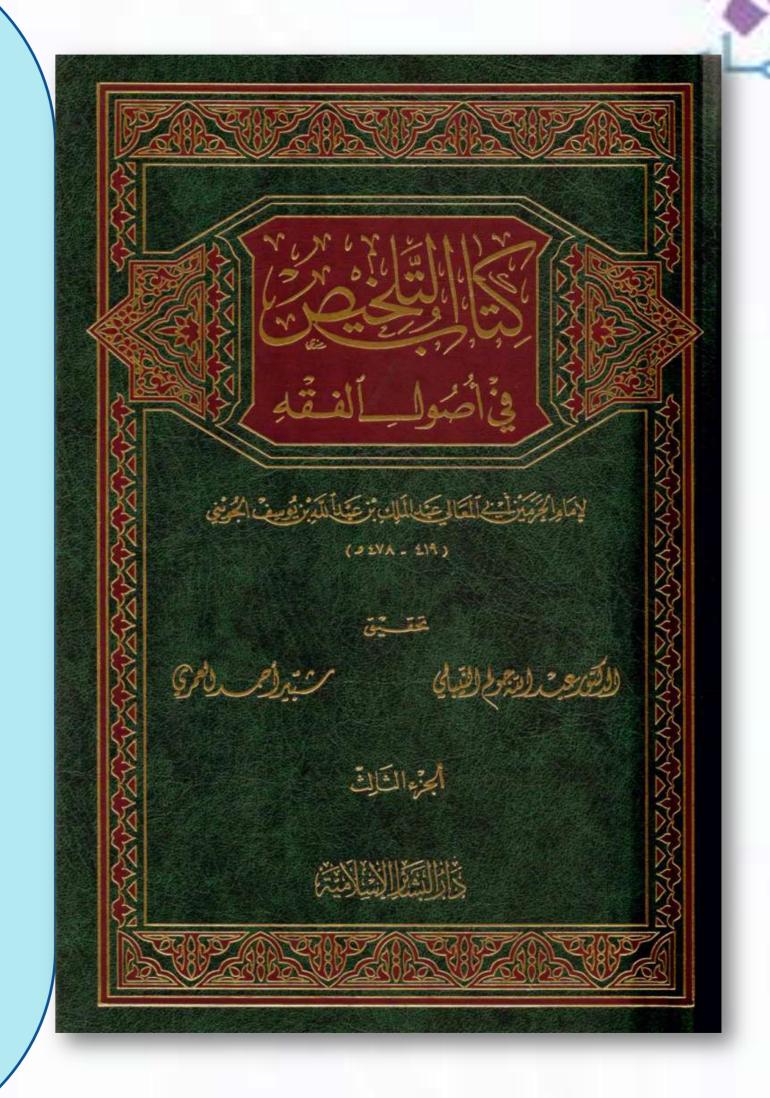
«... وقد يخبر الواحد فيعلم صدقه كالنبي يخبرنا عن الغائبات فنعلم صدقه قطعا، ولا يعد ذلك من أخبار الآحاد، فتبين لك مقصود القوم في الاصطلاح، والمعاني هي المتبعة دون العبارات».

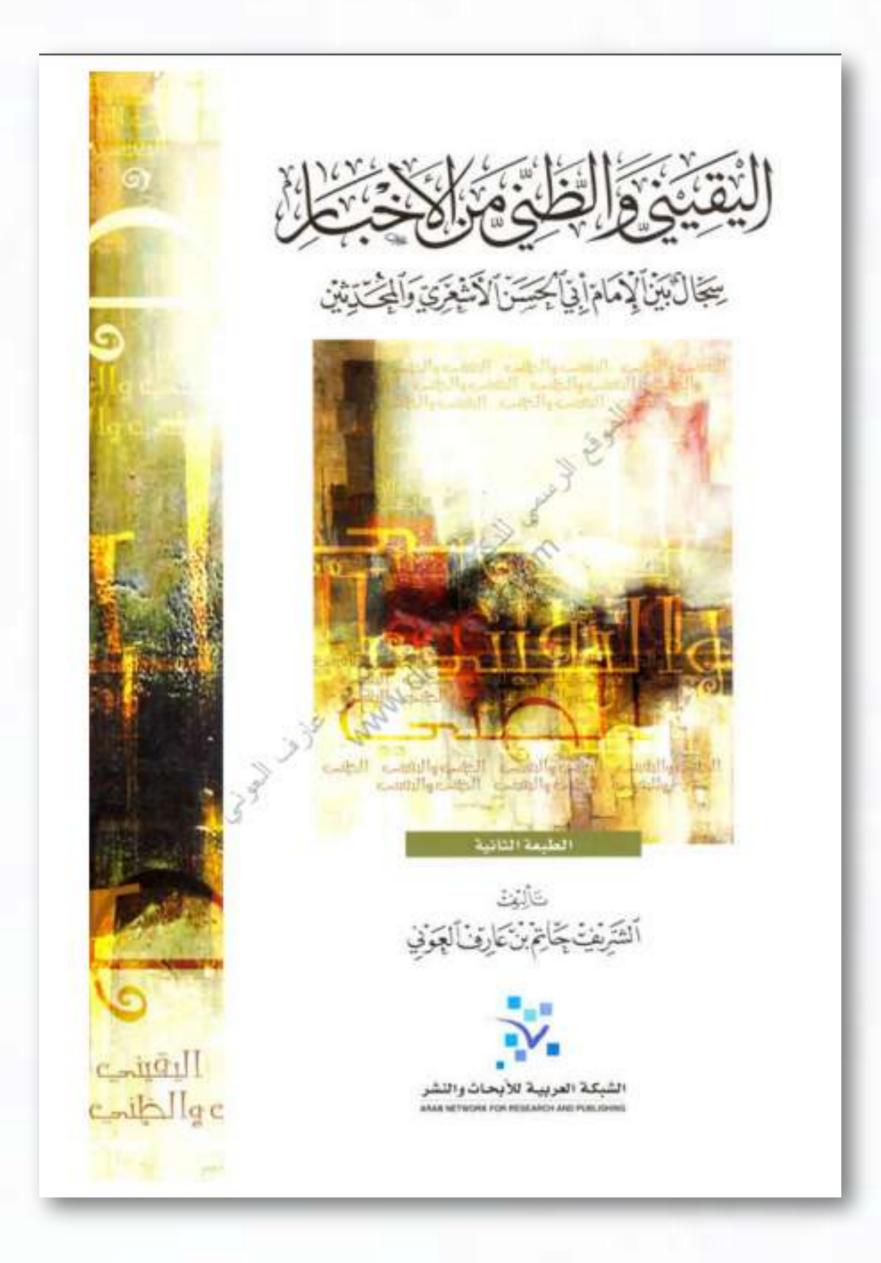


(... اعلم وفقك الله: أن صدق الخبر يعرف بأوجه، يجمعها قسمان: أحدهما: الضرورى والثانى: الدليل، فأما الضرورى فقد سبق القول فيه، وذكرنا ما يعرف صدقه اضطرارا، والمقصد من هذا الباب تبيين ما يعرف صدقه استدلالا، وطرق الأدلة على صدق الأخبار منقسمة...ومن الأدلة على الصدق: إجماع الأمة، فمهما أجمعت الأمة على صدق مخبر في خبره علمنا صدقه وكان الإجماع دليله عليه».



الأدلة على صدق الأخبار: أن يخبر المخبر بين أظهر جماعة لا يجوز عليهم في مستقر العادة التواطؤ على الكذب من غير أن يظهر ذلك منهم. فإذا قال المخبر لقد شاهد هؤلاء فلانا يفعل كذا، أو شاهدوه يقول كذا، فإذا صمت الجميع وسكتوا ولم يبدوا عليه نكيرا، ولم يظهر منه سبب تواطىء، فنعلم باستمرار العادة أن سكوتهم وعدم ظهور الأسباب الحاملة على الكذب تدل على صدق المخبر».









هل اعتقد المحدثون أن كل أخبار الآحاد قطعية الثبوت؟



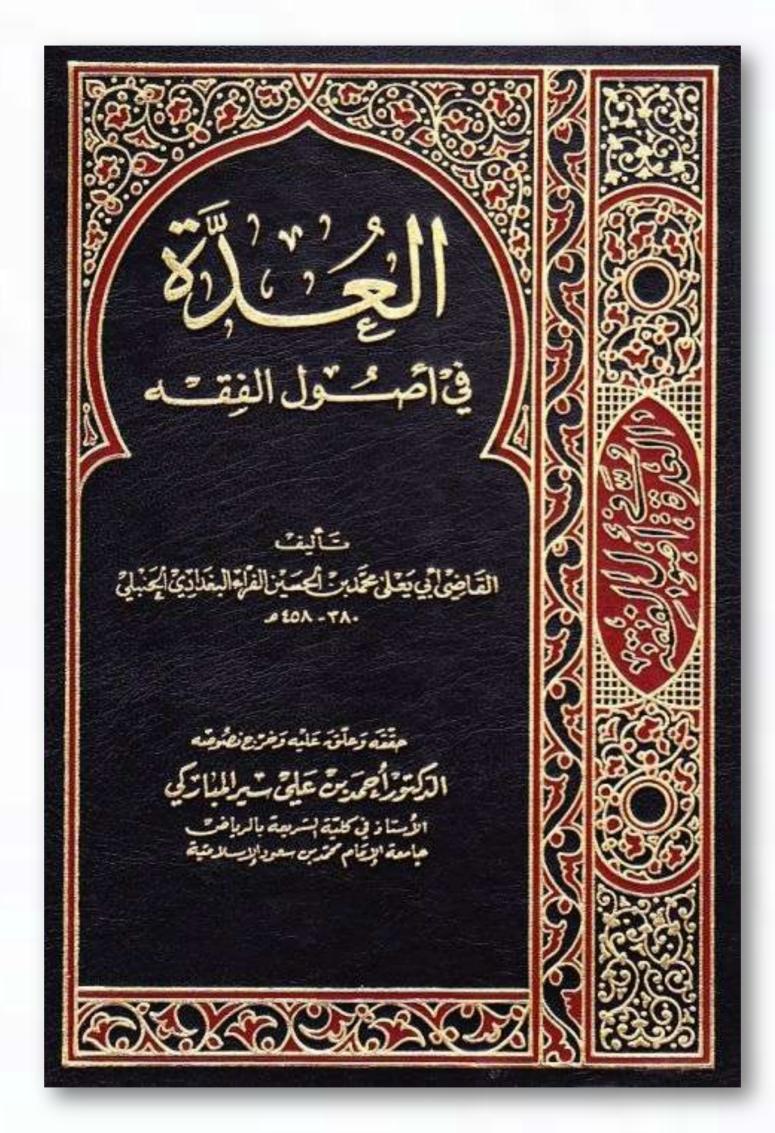
## رَدابِلِمَام الدَّارِمِي عَمُانَ بِن سَيِعيْر عَلَىٰ بشرِا لمريسيُ العَنيد

صحت وعلى علن المسرحُوم معمَّر كر من المعنى من جاعة الأزهر الشريف ورئيس بعاعة أنصار السُنة المحمد تية

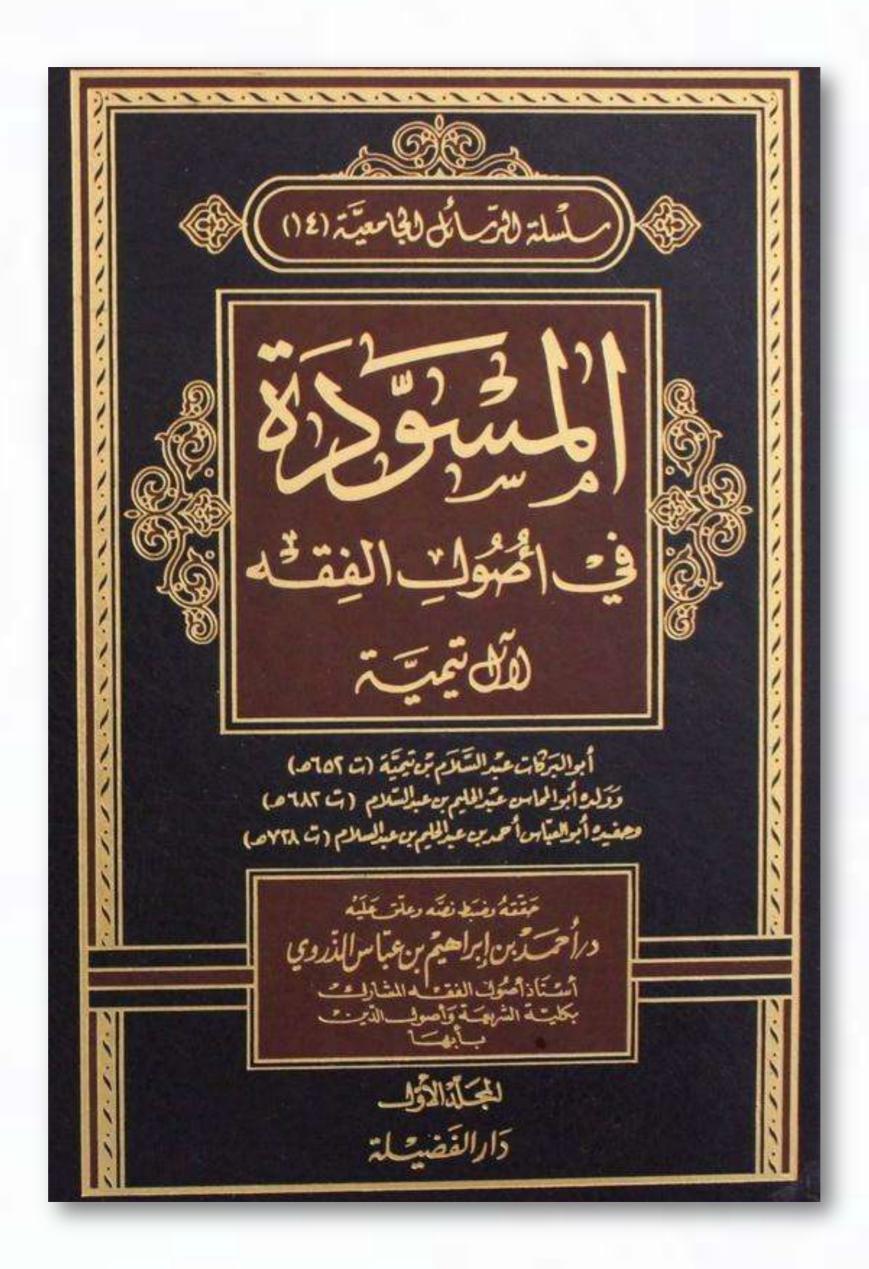
الطبعة الأولى في سنة ١٣٥٨ ه عَن نسخة قديمَة مكتوبَة في سَنَه ٢٢١ ه و الطبعة الأولى في سَنَه ٢٢١ ه و

دار الكتب الهلمية مندت نسات













## 

تالیف اشیخ اللها انجافظ اینهٔ رِعُبیداِندِن سِعیلِ بنِ صَاتِم الوالمی شرخزی (338هـ) تتحقیق و دراست محمد را کریم با محبر(الله) الطبعة الأوی الطبعة الاوی





والخرية المعودية الجنائعة الإسكاميَّة باللَّذِينَةِ اللَّهُوَّرَة المخليرالغليث مركز البحت العلى والوراء النزارت العاريون

الرباع المراج المنظمة المنطقة

رسَيَالْهُ السِّجْزِيِّ إِلَىٰ أَهِمِ لِنَ زَبَيْد

﴿ وأخبار الأحاد عند أحمد بن حنبل وغيره من علماء النقل ضربان. فضرب لا يصح أصلاً، ولا يعتمد، فلا العلم يحصل بمخبره ولا العمل يجب به. وضرب: صحیح موثوق بروایته وهو علی ضربین:

أ- نوع منه قد صح لكون رواته عدولا ولم يأت إلا من ذلك الطريق، فالوهم وظن الكذب غير منتف عنه، لكن العمل يجب.

ب- ونوع قد أتى من طرق متساوية في عدالة الرواة، وكونهم متقنين أئمة متحفظين من الزلل. فذلك الذي يصير عند أحمد في حكم المتواتر».



"سأل أبو بكر المروذي (أحمد بن محمد بن الحجاج، المتوفى سنة 275هـ) الإمام أحمد، قائلاً: ها هنا إنسان يقول: إن الخبر يوجب عملاً ولا يوجب علماً؟ قال: فعابه، وقال: ما أدري ما هذا؟!!».

العدة في أصول الفقه، للقاضي أبي يعلى الحنبلي



"وأما من حكينا عنه أن خبر الواحد يثمر العلم الظاهر دون الباطن، فإن هؤلاء الظاهر عندهم أنهم يشيرون إلى أنه يثمر الظن، وإنها عبروا عن ذلك بهذه العبارة إشعارا بقوة الظن وتأكده، ومزاحمته للعلم".

إيضنت المجصنول مِنْ رُهنَ الطاعنول مِنْ رُهنَ الطاعنول

تأبيفالابتام ابي عبَداللهمحدّبن على بن عمربن محدّلتيمِّی المازري 536 · 453 ه

> دراستة وتحقيليق الأستاذ الدكنورعمتار الطتاليي الأستاذ بجامعة البزايش





القيل الأبي: يصح حديث أبي هريرة، عن النبي عَلَيْهُ في اليمين مع الشاهد؟ فوقف وقفة، فقال: ترى الدراوردي ما يقول؟ يعنى: قوله: قلت لسهيل، فلم يعرفه. قلت: فليس نسيان سهيل دافع لما حكى عنه ربيعة، وربيعة ثقة، والرجل يحدث بالحديث وينسى؟ قال: أجل هكذا هو، ولكن لم نرى أن يتبعه متابع على روايته، وقد روى عن سهيل جماعة كثيرة؛ ليس عند أحد منهم هذا الحديث. قلت: إنه تقول

قال: أجل، غير أني لا أدري لهذا الحديث أصلا عن أبي هريرة أعتبر به! وهذا أصل من الأصول لم يتابع عليه ربيعة».

علل الحديث، ابن أبي حاتم الرازي



حجية الظني من السنة: مجية الات حجيته



حجية الظني من السنة: أسباب الاحتجاج به



حجية الظني من السنة: أدلة الاحتجاج به: من القرآن والسنة والإجماع ودلالة العقول.

